

الانتخابات ورهان التغيير السياسي في الجزائر:
قراءة في المشهد الانتخابي لما بعد حراك 22 فيفري.

Elections and the bet of political change in Algeria:
Reading in the electoral scene after the movement of 22 February.



عزوز غربي

جامعة المسيلة، الجزائر، azzouzgherbi@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2019/09/28 تاريخ القبول: 2019/10/20 تاريخ النشر: 2020/01/01

ملخص:

تستهدف هذه الدراسة الوقوف عند أهمية الانتخابات باعتبارها آلية رئيسية ضمن الممارسة الديمقراطية، وإلى أي مدى حققت مختلف المحطات الانتخابية التي عرفتها الجزائر تداولا على السلطة وتجديدا للنخبة، أم أن عوامل كثيرة أثمرت في سيورة العملية الانتخابية ابتداء من طبيعة النظام السياسي القائم، مروراً بالثقافة السياسية السائدة، والضوابط القانونية المؤطرة لهذه العملية، وصولاً إلى مدى فاعلية الأحزاب السياسية، وانعكست سلباً على الفعل الانتخابي فجعلت منه فعلاً مأزوماً. ولأن الدراسة تتزامن مع ما عرفته الجزائر من حراك ابتداء من 22 من فيفري 2019، وما عكسه من تغيير في الخطاب، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في السيورة الانتخابية. وهو ما سيعكس مدى استحضار المواطنين والنخب السياسية للقواعد الديمقراطية باعتبارها القواعد الشرعية الوحيدة الممكنة للتنافس على السلطة وإدارتها، أم أنها ستكون كغيرها من الاستحقاقات الانتخابية السابقة تدور في "حلقة مفرغة" وتعيد إنتاج نفس السلطة وفق الضوابط ذاتها.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات؛ الفعل الانتخابي؛ التنافس السياسي؛ التغيير السياسي.

Abstract:

This study aims to examine the importance of elections as a key mechanism within democratic practice, and what various electoral events in Algeria have achieved of at the level of alternation in power and renewal of the elite, or are there many factors that have influenced the path of the electoral process, such as the nature of the existing political system. to the effectiveness of political parties, which negatively reflected on the electoral act, and made it a crisis action. Because the study coincides with the social mobility in Algeria since 22February 2019, which requires a review of the electoral process, this will reflect the extent invoke of citizens and political elites the democratic rules as the only legitimate rules about competing for power, or will it, like other electoral entitlements, revolve in a "vicious circle" and reproduce the same power under the same controls.

Keywords: Elections; Electoral act; Political Competition; Political Change.

* المؤلف المرسل: عزوز غربي ، azzouzgherbi@yahoo.com

مقدمة :

تعد الانتخابات الأداة الرئيسية لضمان التمثيل في أي مجتمع ديمقراطي، وآلية أساسية (إلى جانب آليات أخرى) التي تُجسد مجتمعة الوجود الحقيقي للديمقراطية، فهي آلية للتعبير عن سيادة الشعب، ووسيلة أو أداة لقياس درجة ولاء وقبول الشعب لجهة حزبية معينة أو لبرنامج معين، لا تستقيم إلا بوجود ضوابط أساسية وضرورية منها؛ وجود بيئة ديمقراطية، مبدأ فصل السلطات، خضوع جميع المؤسسات لمراقبة ممثلي الشعب في البرلمان، حكومة مسؤولة أمام البرلمان.

لكن الملاحظ أن الفعل الانتخابي داخل الفضاء السياسي العربي عموماً، يُطرح منذ تحقيق الاستقلال والتخلص رسمياً من المد الاستعماري المباشر كترجمة لأزمة الحكم وما استتبعها من إشكالات على صعيد التعامل مع مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع. فالديمقراطية كما تتحدد مرجعياً لا تخرج مطلقاً عن تأسيس الفعل الانتخابي بجعله أداة حسم وبناء وتجسير للحياة السياسية والمؤسسية برمتها، وترجمة لمفهوم المواطنة وتعبيراً عن "سيادة الشعب" عبر تفعيل الإحساس بالانتماء وجعل القوى السياسية أمام حقيقة تمثيلتها.

ومعلوم أن الجزائر وكغيرها من الدول العربية التي تعرضت للاستعمار، كانت قد استوعبت في إطار صراعها معه بعض المفاهيم الديمقراطية ومن بينها الممارسة الانتخابية. فعرفت منذ السنوات الأولى للاستقلال إجراء العديد من الانتخابات. تميزت بأن التنافس فيها كان محصوراً داخل نفس النخب التي تملك نفس المواصفات والخصائص والانتماء الحزبي الأحادي.

لكن منذ إقرار دستور سنة 1989 وما تضمنته أحكام مواده من تأكيد على التعددية السياسية والحزبية عرفت الجزائر العديد من المحطات الانتخابية، سواء ما تعلق منها بالانتخابات التشريعية أو الرئاسية، حيث عكس التكرار الملفت للنظر لهذه الانتخابات، انطباقاً أن النظام السياسي في الجزائر وصل إلى مثالية ترسيخ عملية الاقتراعات العامة، كوسيلة من وسائل التغيير السلمي والتبادل الدوري على السلطة، وفق ما تمليه قواعد الانتخابات الحرة والنزيهة".

ومع ذلك يعتبر الكثير من المتابعين أن تاريخ الانتخابات في الجزائر على الأقل منذ 1996 ليس تاريخاً للتنافس السياسي بين مشاريع وبرامج سياسية مختلفة، وإنما ظل هاجس التحكم في مخرجات العملية الانتخابية حاضراً لدى المشرفين على العملية الانتخابية، وظلت أسطوانة التزوير الانتخابي تُعزف بقوة في أي معتزك انتخابي.

وقد انتشرت هذه المعتقدات لدى قطاعات واسعة من أفراد المجتمع بما في ذلك بعض النخب، مفسرين إعراض بعضهم عن الاقتراع بالاعتقاد السائد أن نتائجها جاهزة سلفاً وأن الحياة السياسية تحكمها كواليس لا نراها تتأمر باستمرار على إرادة الشعب بطرق ماهرة لتزييف إرادته.

و تتزامن هذه الدراسة مع ما شهدته الجزائر من حراك شعبي منذ 22 فيفري 2019، وما ترتب عنه من تأجيل موعد الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في 18 أبريل من نفس السنة، ما فتح باب التخمينات والتساؤلات واسعة حول السيناريوهات المحتملة لهذه الانتخابات ومخرجاتها وما سيأتي بعدها من انتخابات تشريعية ومحلية، ستكون مؤشراً جيداً على أن المواطنين والنخب السياسية قد استبطنوا القواعد

الديمقراطية باعتبارها القواعد الشرعية الوحيدة الممكنة للتنافس على السلطة وإدارتها، أم أنها ستكون كغيرها من الاستحقاقات الانتخابية السابقة تدور في "حلقة مفرغة" وتعيد إنتاج نفس السلطة وفق الضوابط ذاتها، وهو ما تحاول هذه الورقة الإجابة عليه من خلال التساؤل التالي: هل ستعكس الانتخابات المقبلة منحنى جديدا في المسار الديمقراطي للجزائر، أم ستكون استمرارية لسوسيولوجيا الانتخابات نفسها التي حكمت البلاد منذ الاستقلال؟

وسيتم معالجة هاته الإشكالية من خلال تناول العناصر التالية :

- ✓ محدّدات الفعل الانتخابي في الجزائر(لما قبل الحراك 22 فيفري).
- ✓ في سوسيولوجيا الانتخابات في الجزائر.
- ✓ نحو مأسسة الفعل الانتخابي في الجزائر.

1. محدّدات الفعل الانتخابي في الجزائر(لما قبل الحراك 22 فيفري):

خبرت الجزائر العملية الانتخابية منذ الاستقلال، فقد عرفت البلاد أول انتخابات نيابية بعد تكوين الجمعية التأسيسية ووضع الدستور الجزائري، لكن التجربة الوليدة لم تعش طويلا، حيث أجبرت بعض الظروف التاريخية الرئيس بن بلة آنذاك على فرض قانون الطوارئ مما أدى إلى شلل المجلس النيابي وتعطيل التجارب الأولى للديمقراطية الوليدة.

وتوالى بعدها العمليات الانتخابية (محلية وتشريعية ورئاسية)، تميزت هذه الانتخابات بأنها من تنظيم السلطة ولا تخرج عن نطاق الأهداف المحددة لها والمتمثلة أساسا في إفراس النخب السياسية التي تؤيد النظام القائم (فترة ما قبل التعددية)، بدليل أن اختيار المرشحين للمجالس المحلية أو التشريعية كان يمر عبر مصفاة جبهة التحرير الوطني التي يعطها النظام الانتخابي مسؤولية الاختيار الأولي للمرشحين. أو تبديل البعض منها بهدف إنجاز مرحلة الانتقال إلى نمط سياسي جديد (مرحلة التعددية السياسية).

ومن هنا يبدو أن مقارنة العملية الانتخابية في الجزائر لا يمكن أن تتحقق خارج المنظومة التحليلية الأم المتمثلة في جوهر النسق السياسي وانعكاساته على تديير المسار الانتخابي. فالسلطة السياسية في الجزائر تعتبر - حسب عدد من الدراسات الأكاديمية- مغلقة البناء مع ما يقتضيه ذلك من تجاوز بنيوي لإمكانية المنافسة السياسية المفتوحة أو تشاور واسع في مسلسل تشكيل القرار السياسي في مساراته الإستراتيجية، أو أي إمكانية لإحداث التداول الحقيقي، بدليل أن أول انتخابات تعددية عرفتها البلاد بعد إقرار التعددية السياسية والحزبية، وأفضت إلى فوز حزب معارض آنذاك (الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، وكادت أن تفضي إلى حدوث تغيير حقيقي، تم إلغاء نتائجها كليا وإعلان حالة الطوارئ.

ومن ثم فإن أي محاولة لتنفيذ إلى الدلالات السياسية للانتخابات في الجزائر، تتطلب لا محال الخوض في طبيعة السلطة السياسية وانعكاسات ذلك على الفعل الانتخابي، حتى يمكن في الأخير ملامسة آفاق الممارسة الانتخابية في الجزائر ما بعد حراك 22 فيفري 2019.

أ. واقع العملية الانتخابية في الجزائر: تؤكد مختلف الشواهد على أن الانتخابات التي عرفتها البلاد منذ إقرار التحول اتجاه نظام أكثر انفتاحا وتعددية، لم تكن إلا آلية لتكريس الأمر الواقع، ووسيلة يلجأ

إلها النظام القائم للبرهان على شرعيته الشعبية وشرعية مؤسساته على المستوى الداخلي، واتجاه الرأي العام الدولي.

وإذا كانت الانتخابات بصفة عامة وسيلة لإسناد السلطة، حيث يتم بواسطتها اختيار الأشخاص الذين سيُعهد لهم باتخاذ القرارات ورسم السياسات، ووسيلة لتنظيم علاقات الفئات الاجتماعية المختلفة، وحسم الخلافات بينها بالطرق السلمية، والمعيار المحدد لشرعية أو عدم شرعية السلطة القائمة، (صالح 2012، ص.ص 14-15) فإنها لا تعدو أن تكون في الجزائر مع يصاحبها من تضخيم انتخابي مجرد آليات لتجديد قواعد النظام القائم والسلطة الحاكمة، والحفاظ على المناصب والعهدات لأكثر فترة زمنية. (عبد العالي 2014، ص. 324)

وعليه يتطلب فهم الواقع الانتخابي في الجزائر استقراء مجموعة من المحددات، ترسخت وأصبحت بمثابة آليات النظام في التعامل مع العملية الانتخابية ومفرازاتها، وأهم هذه المحددات نجد:

- ضرورة استيعاب الدرس جيدا: صناديق الاقتراع هي قنابل مُفخخة يجب التحكم فيها، ذلك أن أول انتخابات تعددية لسنة 1991 وما أفرزته من نجاح حزب معارض آنذاك (الجهة الإسلامية للإنقاذ)، جعلت النخبة المتحكمة بزمام السلطة تستوعب حقيقة أن صناديق الاقتراع هي قنابل مُفخخة يجب التحكم فيها، على أساس أن مصلحة الدولة والنظام فوق كل اعتبار. ومن ثم أصبح التعامل مع الانتخابات كآلية لتثبيت الأمر الواقع، وليست وسيلة لتمكين الأفراد من اختيار ممثلهم. وهو ما يؤكد حقيقة أن الانتخابات في الجزائر ليست آلية لتجديد الطبقة السياسية والتداول الفعلي على السلطة، بل "لا تعبر سوى عن ديمقراطية الواجهة وتهدف إلى شرعنة النظام [الحاكم] أمام العالم الخارجي وكسب تأييد الجماهير، دون أن يكون لنتائجها المعروفة سلفا أي تأثير في اتخاذ القرار". (الهاشمي 2007، ص. 63)
- تفرغ الانتخابات من كل مضمون تداولي للسلطة، لتصبح انتخابات بدون تمثيل سياسي وترسيخ فكرة مهمة في الثقافة السياسية لدى النخبة والجماهير وهي أن هدف المساومة السياسية ليس تداول الحكم وإنما استمرار النظام السياسي. واستطاع النظام الحاكم من خلال التعديل الدستوري لسنة 1996، إعطاء الغطاء الدستوري للعبة السياسية بعد أن قرر العودة إلى العملية الانتخابية (ابتداءً من رئاسيات 1995). فقام بإدخال ترتيبات مؤسسية للاحتياط من احتمال حدوث تداول على الحكم تمثلت بالخصوص في إقرار التعددية بشروط، والإجراءات الكثيرة المقيدة للحريات السياسية والجموعية والنقابية. وترسخت بعد ذلك هذه الإجراءات كتقاليد متوارثة تلجأ إليها السلطة الحاكمة قبيل أي استحقال انتخابي. (زريق 2016، ص. 307)
- الإبقاء على هيمنة الإدارة على الانتخابات ورعايتها الأبوية لها، وهو ما يفتح المجال واسعا لسيطرة الإدارة على عملية تأطير الانتخابات من جهة، وإمكانية التزوير لصالح حزب سياسي أو تضخيم نسب المشاركة وتجميل النتائج من جهة أخرى. ومعلوم أن تدخل الإدارة والتأثير في نتائج الانتخابات موجود منذ إقرار إجراء أول انتخابات تعددية في البلاد، ولو أنه كان حسب الكثير من الملاحظين محدودا جدا، بدليل ما عبر عنه الرئيس الشاذلي بن جديد بقوله "إن وضع الميكانيزمات المنظمة للعمليات الانتخابية هي من اختصاص الإدارة وحدها". (رداوي 2014، ص. 267)

• **مراهنة النظام على منطق الزبائنية السياسية وتوزيع الرّبع كوسيلة للبقاء في السلطة:** فباختبار النظام السياسي الجزائري نظامًا ربيعياً فهو يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات البترول من أجل كسب الولاء السياسي وشراء السلم الاجتماعي، بحيث تتناسب قدرة السلطة الحاكمة في السيطرة على المجتمع وعلى المعادلة السياسية، طردياً مع زيادة المداخل النفطية. ومع أن هذه المعادلة ليست بالأمر الجديد عن النظام وسلطته الحاكمة إلا أن القضية الأساسية التي برزت قبل انتخابات ماي 2012 وبعدها، هي محورية الرّبع النفطي الذي يتحكّم فيه النظام السياسي، والذي بفضل يتحكّم كلياً في مقاليد السلطة وعملية توزيع الرّبع على المجتمع عامةً وعلى الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين الذين يتنافسون عليه.

فالعرض الانتخابي الذي تُحفزه اللعبة التشريعية مثلاً، يحتوي على مزايا كبيرة تقدمها الدولة الربعية، ابتداءً من التمويل الذي تُقدمه وزارة الداخلية في إطار الحملة الانتخابية، ويتناسب طرداً مع حجم القوائم، حيث كلما كان عددها أكبر حصل الحزب على دعم أكبر، وصولاً إلى العطايا والمنح التي تمنح للمراقبين. (عروس 2008، ص.2)

ومن شأن هذا المنطق الذي يعتمد على الزبائنية السياسية وتوزيع الرّبع أن يجعل الانتخابات وسيلة للإبقاء على الوضع القائم، بعيداً عن أي تجديد للطبقة السياسية، والتداول الفعلي على السلطة. بل أكثر من ذلك آلية لإشراك بعض الأحزاب في الحكومات المتعاقبة للحصول على حصتها من الرّبع بدل المشاركة.

ب. **الإشكالية الانتخابية في الجزائر:** يقتضي الفعل الانتخابي إعادة النظر في البناء المؤسسي يجعله خاضعاً للمنافسة السياسية والانتقال استراتيجياً إلى بنيات تداولية تتجاوز جذريا احتكار السلطة، وتعطي معنى حقيقياً للممارسة السياسية، والتنافس السياسي سواء بين شخصيات متعددة على قمة هرم السلطة التنفيذية في إطار انتخابات رئاسية، أو بين تشكيلات سياسية متعددة للظفر بمقاعد ضمن الهيئة النيابية في إطار انتخابات تشريعية، إلا أن ما نلاحظه على الانتخابات الجزائرية هو تشابك مجموعة من الإشكالات رهنت الفعل الانتخابي وجعلت منه فعلاً مأزوماً، وحالت دون تحقيق تداول حقيقي على السلطة ونذكر منها:

• سلطة سياسية مغلقة البناء:

يتجه حقل الدراسات السياسية الغربية للتمييز بين "الدولة" و"السلطة"، أو "المجال السياسي" و"السياسة"، فالدولة عبارة عن بُنى ومؤسسات تنزع إلى الثبات وتكون محط إجماع مبدئي، وتشكل ما يطلق عليه في النظرية السياسية الحديثة اسم السياسي أو المجال السياسي (le politique).

بينما السلطة هي مجال للتنافس والتنازع المشروع والمشروط باحترام قوانين الديمقراطية. فهي تعبر عن توازن القوى الاجتماعية والسياسية، وتجسيد مؤسسي لذلك التوازن في جهاز حاكم، وتنتهي بهذا المعنى إلى حقل الممارسات (la politique)، بوصفها فاعلية مادية في الاجتماع الوطني، تمارسها قوى مختلفة ومتمايزة (المصالح، زريق 2016، ص. 85)

لكن الملاحظ أن الواقع السياسي الجزائري لم يستوعب هذا التمييز، كما تدل على ذلك أحداث كثيرة، وحتى إن استوعبه نظرياً فهو لا يتمثل في سلوكه السياسي بدليل أن السلطة منذ الاستقلال أصبحت غاية وليست وسيلة لترقية العمل السياسي. في هذا الصدد يرى الباحث الجزائري هواري عدي أن السلطة

طرحت بعد الاستقلال مباشرة كغاية، ولم تطرح إطلاقاً كوسيلة لترقية العمل السياسي وتكوين طبقة سياسية. فقد شاع تعبير في الأدبيات الفرنسية أن في مرحلة ما بعد الاستقلال شهدت الجزائر سعياً لاهتاً نحو البحث عن السلطة بكل الوسائل ومهما كانت الطرق، وصارت السلطة المقصد النهائي ومطاف اللعبة السياسية.

وقد كشفت الأحداث منذ إلغاء أولى انتخابات تعددية أن السلطة حكم مصادر مستحكم في نواة لا تريد أن تطلق سراحه، وتخاف من أي محاولات التحرير. بل وانطوت السلطة على الخوف من الديمقراطية التي تسعى إلى ردم الفجوة السحيقة ما بين السلطة والمجتمع، أي تحرير التواصل لآليات التمثيل ومعايير الاستحقاق والجدارة التي تثرى التجربة الديمقراطية وتزيد من صلابة النواة الحيوية للنظام السياسي. (ثنيو، 2019)

وهو ما حصل ثلاث سنوات بعد اتفاق جميع الأطراف على القبول بمبدأ اللايقين في الحصول على الشرعية التي تفرزها العملية الانتخابية، حيث أن الاحتكام لصناديق الاقتراع سيحدد الطرف الذي يكون له سلطة إكمال بناء المؤسسات الديمقراطية ثم ترسيخ قيم الحرية بالتداول.

وساد الانطباع لدى الرأي العام أننا نُحضر لحالة إصلاحية استثنائية في ما يسمى بالعالم الثالث، فلقد (...) تحرر الفضاء العمومي السياسي بميلاد جملة من الجمعيات السياسية التي نقلت التنافس حتى داخل التيار الواحد، فرأينا عدداً كبيراً من الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية تتنافس فيما بينها حول تمثيل هذا التيار، كما رأينا عدد كبير من الأحزاب ذات التوجه الوطني تنافس الحزب الواحد في احتكاره للشرعية التاريخية.

كما تعددت التيارات المنضوية تحت الايدولوجيا العلمانية في سياق أفقي بين اليسارية الحاملة للقيم الاشتراكية واليمينية الحاملة للقيم الليبرالية. يبقى أكبر تحرر، للفضائين السياسي والمدني، هو في واقع الأمر ذلك التحرر من القبضتين العسكرية والإدارية للحزب الواحد، والسماح لفتات واسعة بالتعبير على نفسها بشتى الطرق وداخل معايير محددة.

لم تستمر طويلاً حقبة الانفتاح هذه حتى تدخل تيار نافذ في السلطة، بحكم احتكاره لمصادر العنف (Addi, 2015)، بالرفض المطلق لمبدأ لا يقينية نتائج المحك الديمقراطي أي عبر رفض نتائج الانتخابات التشريعية (...) بحجة ضرب الديمقراطية لحماية الديمقراطية. (علي موسى 2017، ص.ص 146-147)

وحتى بعد أن تقرر العودة إلى المسار الانتخابي منذ 1997 بقي منطلق أن السلطة مُغلقة غير قابلة للطرح للتداول قائماً، فقد تم إصدار دستور 1996، من دون أي تغيير في جوهر النظام السياسي ومع إغلاق محكم للسلطة، وهذا خوفاً من تكرار سيناريو 1991، وقدرة المعارضة من الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخاب، شعارها في ذلك حتى وإن كان غاية مشروعة فإنها في حسابات مركزية الحكم فرضية ما تزال غير قابلة للتوظيف. (حمداني 2017، ص. 14)

• تمثل الوظيفة الحزبية في المجال السياسي الجزائري:

تعتبر التعددية الحزبية مظهراً أساسياً في المشهد السياسي للجزائر فقد كان للعمل الحزبي جذوره التي تضرب بعمق وتعود إلى الفترة الاستعمارية، حيث عرفت البلاد في تلك الفترة وجود تيارات وطنية ذات توجهات سياسية مختلفة، تضم عدداً كبيراً من الشخصيات المستقلة والأحزاب والجمعيات والنوادي ووسائل

الإعلام. استطاعت هذه الأحزاب أن تؤدي أدوارا سياسية مهمة، وساهمت بشكل كبير في المحافظة على القضية الوطنية بمختلف أبعادها الحضارية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

إلا أن الفترة التي أعقبت الاستقلال لم تؤشر لملامح تعددية سياسية شرعية في البلاد، حيث أكدت النصوص التشريعية وديساتير الجزائر المستقلة بشكل جاد وصریح على الأحادية الحزبية وحضر الجمعيات ذات الطابع السياسي، وتحولت بذلك الجبهة إلى حزب جبهة التحرير الوطني، الحزب الواحد والوحيد ذو الشرعية القانونية والسياسية في البلاد. (يرقوق 2005، ص.ص 98-99)

وقد شكلت نهاية الثمانينيات بداية الانفتاح السياسي في الجزائر، ترجمته رغبة السلطة الحاكمة آنذاك في التراجع عن التوجه الأحادي، وجعل التعددية الحزبية مبدأ دستوريا ثابتا ترجمته المادة 40 من دستور 23 فيفري 1989، التي نصت على إنشاء الأحزاب السياسية، تدعمت بقانون عضوي رقم 11/89 المتعلق بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي. نتج عنه عاصفة من الأحزاب السياسية، حوالي ستين حزبا تساوي أكثر من ستين مشروع مجتمع. استغلّت هذه الأحزاب غضب الناس الذي كان ناتجا عن أسباب مادية، وراحت تعرض عليه في ظل الثوابت التي حددها الدستور الجديد مشاريع تستمد مشروعيتها من مرجعيات ثقافية مختلفة.

وقد سارت مختلف التعديلات الدستورية فيما بعد في اتجاه إقرار التعددية الحزبية، والتقت من خلال فصولها في تصور التعددية الحزبية كاختيار قطعي في النظام الدستوري الجزائري.

لكن المشكلة أن البعد العام للوظيفة الحزبية في الدستور الجزائري يختلف عنه في القانون الدستوري المقارن، فنلاحظ مثلا أن الفصل الرابع من دستور 1958 الفرنسي ينص في بنده الأول على أن الأحزاب السياسية والتجمعات السياسية تساهم في التعبير عن الاقتراح كما ينص الفصل 21 من القانون الأساسي الألماني على أن الأحزاب السياسية تساهم في تشكيل الإرادة السياسية والتعبير عنها.

كما أن ارتضاء السلطة أن تبدأ التعددية السياسية بجمعيات ذات طابع سياسي تستهدف جمع مواطنين جزائريين، حول برنامج سياسي، ابتغاء هدف لا يدرربحا وسعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية، فيه الكثير من التأويلات أهمها، استبعاد فكرة التعددية الحزبية وتعويضها بما يعرف بالإستراتيجية الجبهوية، التي تقضي بتوسيع جبهة التحرير الوطني لتضم مختلف التيارات. (بن محمد 2002، ص.110)

إلى جانب ذلك إقرار المادة 40 من دستور 1989 وقانون الجمعيات السياسية، على أن تبدأ الحياة السياسية التعددية في الجزائر بجمعيات بدل أحزاب، يُمكن قراءته من زوايا عديدة أهمها: (صدوق، ص. 51)

- ✓ محاولة تضييق مجال ونفوذ التعددية، لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة والمؤثرة في النظام.
- ✓ استبعاد انتعاش أحزاب معينة أو قيامها لتثبيت تواجدتها عبر التراب الوطني، ما دامت ستبقى في شكل جمعيات، خاصة مع وجود العديد من التيارات بمختلف توجهاتها، التي يمكن أن تتحول إلى أحزاب سياسية مُؤطرة ومُقننة، تتنافس على السلطة لما للحزب من حق التنافس الديمقراطي والوصول إلى السلطة.

✓ افتراض عدم وجود أو بروز أحزاب لها القدرة على الدخول في التنافس السياسي، لذلك لا بد أن تبدأ العملية بجمعيات تتطور فيما بعد إلى أحزاب.

على هذا الأساس يتبين أن الدستور الجزائري لسنة 1989 وما استتبعه من تعديلات دستورية فيما بعد، وكأنه مضى في تحديد الوظيفة الحزبية ارتكازا على منطقتها العام المتعارف عليه في "التصنيف الكلاسيكي الذي يحدد ثلاث وظائف للحزب السياسي تتمثل في تشكيل الرأي واختيار المرشحين وتأطير المنتخبين بعيدا عن الأهم من هذه الوظائف ألا وهي وظيفة تولي الحكم.

كما أن تطرق الدستور لمسألة التنظيم يحيل بدهاء على الوظيفة التأطيرية التي تعتبر إحدى الوظائف المركزية للحزب السياسي خاصة في المنظومة الثالثة من خلال الأحزاب الأساسية المرتبطة بمسلسل التحرير الوطني والتعبئة من أجل بناء الدولة الحديثة". (برادة، 2006)

ولم تتوقف رغبة السلطة الحاكمة في التحكم في المجال السياسي الجديد، وتحجيم فعالياته السياسية الجديدة، باعتمادها لمصطلح الجمعية السياسية بدل الحزب السياسي، حتى تبقى في المعارضة دون المشاركة في الحكم، بل تعداه الأمر منذ التعديل الدستوري لسنة 1996 وما بعده، إلى تحويل هذه الأحزاب إلى أشبه بلجان مساندة وتأييد أو ابتلاعها أو تكسيرها من خلال منطقتي التحالفات، أو بالسماح للأحزاب "المجهرية" للظهور واستعمالها كذريعة لإعادة ترتيب الخريطة الحزبية في البلاد وفقا لترتيبات "تعددية تريدها على المقاس". ومن ثم تم اختزال وظيفتها في التهيئة لسياسات السلطة بعيدا عن أي إنتاج للفعل السياسي. (بوحنيه 2012، ص. 324)

• أحزاب لا تنتج الفعل السياسي المطلوب جماهيريا:

تنبع الوظيفة الحزبية الممتثلة أساسا في ممارسة السلطة السياسية أو السعي لممارستها، من فكرة مونتسكيو القائلة بأن الشعب إن لم تكن له القدرة على حكم نفسه بطريقة مباشرة فهو يستطيع أن يختار ممثليه الذين يتبون عنه في إدارة الشأن العام، وذلك عبر انتخابات حرة ونزيهة، سواء كانت رئاسية أين يختار الأفراد رأس السلطة التنفيذية، أو تشريعية أين يختار المواطنون ممثلهم في الهيئة النيابية.

بيد أن واقع الأحزاب السياسية يكشف لنا عن أحزاب سياسية بعيدة كل البعد عن الفعل السياسي، وإن كان للسلطة السياسية دورا في تغييب العمل الحزبي وجعله عقيما غير منتج للفعل السياسي، من خلال تسييج الظاهرة الحزبية بمختلف الإجراءات التنظيمية والقانونية والمالية، التي تضمنتها حسب ما يعتقد البعض من الدارسين قوانين الأحزاب السياسية منذ قانون رقم 11/89، مروراً بقانون رقم 06/97 وصولاً عند قانون رقم 04/12.

فإن ضعف الأحزاب وعدم ثباتها في خط سياسي واحد وبرز ظاهرة التجوال السياسي، إلى جانب غياب الديمقراطية الداخلية في الممارسة الحزبية الجزائرية، والتمسك برأس السلطة داخل الحزب بالشكل الذي جعل التجربة الحزبية لا تنتج البتة أي تحول في الزعامة أو القيادة الحزبية خارج الانشقاق الفوقي الذي مس معظم الأحزاب السياسية وإن بدرجات متفاوتة، تعكس ضعف مبدأ التداول على السلطة داخل هذه المؤسسة، ساهمت جميعها في جعل العمل الحزبي مأزوما.

ويبدو أن التفسير الطبيعي لهذا النزيف المزمن الذي يمكن إسقاطه على كافة التيارات السياسية سواء كانت في السلطة أو في المعارضة إنما يعود بالأساس إلى طغيان ثقافة "الزعامة" و"الجهاز" على تسيير الحزب التي تتميز بغلق الأبواب أمام بروز الكفاءات، وتشجيع الرداءة لضمان الولاء للزعيم وتشجيع الولاء للأشخاص، على حساب المبادئ الديمقراطية". (جايي 2012، ص. 213.)

وأكثر من ذلك يمدنا الواقع بالكثير من الشواهد على الكيفية التي تحولت السياسة إلى سوق سياسي (Marché politique) أركانه: المال السياسي العصبية السياسية. الكذب السياسي، ففي الانتخابات التي تمت خلال الثلاثي الأول من شهر جانفي 2010 حول التجديد النصفى لأعضاء مجلس الأمة مثلا، اعترف الأمين العام لأكبر حزب في الجزائر وهو جبهة التحرير الوطني (FLN) بأن العروضية والجهوية وشراء الأصوات موجود داخله. (بوحنية 2011، ص. 115.)

وقد اتجه البعض من الدارسين كذلك إلى التأكيد على ما باتت تعيشه الأحزاب السياسية في الجزائر من أزمات جديدة أهمها أزمة التمثيل السياسي، حيث يمكن الإشارة أن التعدد الكبير الذي شهدته الحياة الحزبية أفرغ الظاهرة الحزبية من محتواها، وقاد إلى غياب الثقة في السياسة والأحزاب عموما، غياب عكسته نسب المشاركة المتدنية في مختلف المحطات الانتخابية (مثل الانتخابات التشريعية لسنة 2012-2017)، بعد أن ارتفعت أصوات المقاطعة عاليا، حيث شكّلت مع موجة العزوف السياسي التي تجتاح المجتمع خطرا حقيقيا على مصداقية الانتخابات.

وهو مؤشّر سياسي واجتماعي بارز يدلّ على عزوف جزء كبير من المجتمع الجزائري عن المشاركة فيها إذ أجمعت تحاليل مراقبين للوضع الجزائري أنّ جزءا كبيرا من هذا الامتناع هو مقاطعة للانتخابات، وهو ما يعدّ موقفاً سياسياً. (وحدة تحليل السياسات، 2012، ص. 03.)

2. في سوسيولوجيا الانتخابات في الجزائر:

يركز موضوع سوسيولوجيا الانتخابات بصفة عامة على تحليل الانتخابات كسلوك سياسي للناخب، أو كتعبير عن التحولات السوسيو-سياسية، أو كسياسة تبرز من خلالها استراتيجيات الدولة/ السلطة في تدبير علاقتها بالمجتمع. وعلى قلة الدراسات الأكاديمية في هذا الموضوع، يبرز كتاب فضاءات وكواليس الانتخابات في المغرب: الانتخابات التشريعية لسنة 2002، ليشكل نموذجا لما تنتجه السوسيولوجيا السياسية حول الموضوع والتي تدرّس في عدد من الجامعات الغربية كتخصص في سوسيولوجيا الانتخابات.

ينطلق المؤلف في إطار تحاليل عن الانتخابات في البلدان حديثة الاستقلال، ليؤكد أن الانتخابات ما هي سوى وسيلة لفرض هيمنة السلطة على المجتمع عبر مشاركة مغشوشة، "غير تنافسية، بدون أخطار"، وأنها لا تشكل أي تأثير على السلطة السياسية، وتصبح بالتالي موضوعا "غير جدير بالبحث Sujet indigne"، حسب مصطلح جون كلود فاتان، أحد أبرز علماء السياسة الفرنسيين. (مودن، 2019.)

ومع أن الدراسة تقتصر على المجال السياسي المغربي، محاولة رصد وتحليل الانتخابات المغربية انطلاقا من مقارنة سوسيولوجيا الانتخابات، لكن ذلك لم يمنعنا من سحب المفهوم على المجال السياسي الجزائري في محاولة إسقاط المقاربات المعتمدة في الدراسة على العملية الانتخابية في الجزائر، انطلاقا من مسلمة أساسية وهي اشتراك الدول المغربية عموما في مجموعة من المعطيات السياسية والثقافية

والاجتماعية. بما يُمكن من سحب تلك المقاربة التحليلية في دراسة الإشكالات المرتبطة بتأصيل ظاهرة الانتخابات في الواقع الجزائري.

لخصت مونيّا بناني الشرايبي المقتربات السائدة في سوسولوجيا الانتخابات في ثلاثة، يمكن إسقاطها على العملية الانتخابية كما يلي (Bennani-Chraïbi, Catusse et Santucci 2004).

أ. الانتخابات كوسيلة لخلق الإجماع على النظام السياسي: ركز المقرب الأول على وظيفة الانتخابات، حيث اعتبرها وسيلة لخلق الإجماع على النظام السياسي القائم، وذلك عن طريق التعبئة "من أعلى"، التي تؤدي في النهاية إلى اللاتسييس، أي إبعاد المجتمع عن الممارسة الحرة للسياسة والمستقلة عن الهيمنة المباشرة للدولة.

إذا حاولنا استعراض كرونولوجيا الانتخابات الرئاسية في الجزائر منذ أول انتخابات جرت بعد تحقيق استقلال البلاد (1962) إلى غاية نهاية ثمانينات القرن العشرين، فقد جرت أول عملية انتخاب لرئيس الجمهورية الجزائرية الحديثة الاستقلال في 15 سبتمبر 1963.، توالى بعدها الانتخابات الرئاسية سنوات (1976، 1979، 1984، 1988)، تميزت هذه الانتخابات بكونها لم تخرج عن المنطق السائد في المنطقة العربية، والكثير من دول العالم الثالث. "فقد كانت أقرب لمنطق الاستفتاء الأحادي المغلق، بمرشح رسمي واحد، انتخابات تكون معروفة النتيجة مسبقا، وينسب عالية جدا لصالح مرشح السلطة، تعلق الأمر بالرئيس بن بلة 99.60% أو بومدين 99.50% أو الشاذلي 99.40%". (جاي، 2019)

وباستثناء رئاسيات 1995 التعددية التي فاز بها آنذاك ليامين زروال بنسبة 61.34% وحقق فيها الشيخ نحناح كمرشح من خارج السلطة أعلى نسبة تم تسجيلها حتى الآن 25.6% من قبل منافس للمرشح الرسمي. عاد تكرار السيناريو لتشهد الجزائر عودة من جديد للمنطق الأحادي، خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة، التي وصلت فيها نسب التصويت المعلنة لمرشح السلطة إلى 81.53% وقُضت فيها النسب المحصل عليها من قبل المرشحين المنافسين إلى مستوياتها الدنيا، كما حصل في آخر انتخابات رئاسية نظمت في 2014.

أما بالنسبة للانتخابات التشريعية فلم تحد هي الأخرى عن القاعدة ولو أنها شهدت منذ العود إلى المسار الانتخابي، تعددية في التشكيلات السياسية المتنافسة على المقاعد البرلمانية، بعدما كان الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) هو المسيطر على السلطة، إلا أنها لم تفض إلى فوز أي تشكيلة سياسية خارج ما يعرف بحزبي السلطة "جبهة التحرير الوطني" و"التجمع الوطني الديمقراطي" (Addi, 2006, p.24)، حيث ظلّا يتداولان على مقاعد السلطة التشريعية، منذ تشريعات سنة 1997، وأثبتتا أنهما القوتان السياسيتان الرئيسيتان، وتصدرهما للمشهد في الجزائر من خلال إحرازهما 164 و 97 مقعدا على التوالي بالمجلس الشعبي الوطني في الانتخابات التشريعية الأخيرة (2017).

ب. الانتخابات كعملية هندسة التمثيلية:

ركز المقرب الثاني على طبيعة العملية الانتخابية، حيث اعتبرها ميكانيزم لهندسة التمثيلية، تمارس "من أعلى" عن طريق الإدارة، بالأساس وزارة الداخلية، التي تخطط للتمثيلية عبر الوسائل التقنية للانتخابات المتعارف عليها كالتقطيع الانتخابي ونمط الاقتراع.

وإذا كانت الأدبيات السياسية تستقر الانتخاب في جوهره كأداة للمشاركة السياسية الشعبية في تسيير الشؤون العامة عن طريق الهيئات التي تنتخب لهذا الغرض سواء على المستوى الوطني أو المحلي. تؤدي هذه المشاركة بالضرورة إلى إثارة منافسة بين الفاعلين فيها بصفتهم ناخبين أو منتخبين.

وتستلزم هذه العملية إطارا تنظيميا يعكس مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم وتحكم المسار الانتخابي في مختلف أوجهه، انطلاقا من أولى مراحلها أي حق الاقتراع، الترشيحات، العمليات المادية للتصويت بما فيها العمليات التحضيرية له، أحكام الحملة الانتخابية، أنماط الاقتراع وأخيرا إعلان النتائج والمنازعة المتعلقة بالعملية الانتخابية برمتها.

وإذا كان النظام الانتخابي وسيلة إجرائية لتنظيم نتائج الانتخابات كما سبق ذكره، فإن أهميته تتجاوز مجرد كونه وسيلة للتنظيم نحو "الأهمية السياسية له في تنظيم المؤسسات السياسية، تحديد شكل الحكومات وطبيعة الأنظمة الحزبية، وكل ما تعلق بقضايا إدارة الحكم على نطاق واسع". (زغوني 2016، ص. 47) ومن جهة أخرى يمكن أن يكون أداة قانونية في يد النظام الحاكم يتحكم من خلالها في تشكيل الخارطة السياسية في البلد من خلال عدد الأحزاب وتوزيعها في المجالس النيابية، خاصة إذا ما أوعز لهيئة من هيئاته (الإدارة) عملية التنظيم، فتصبح العملية الانتخابية برمتها تحصيل حاصل، ومجرد عملية لهندسة التمثيلية من خلال قانون الانتخاب وتقسيم الدوائر الانتخابية.

والمتبع للقانون الانتخابي الجزائري، سوف يلحظ اعتماد المشرع الجزائري نمط الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية في دورين بموجب القانون رقم 91-06 الصادر في 2 أفريل 1991 ليعدّل المادة 84 من القانون 89-13، بحجة التطورات السياسية الجديدة التي تمخضت عن الانتخابات المحلية بظهور قوى سياسية جديدة خلقت نوعا من الثنائية القطبية (Bipolarisation) في الحياة السياسية الوطنية، يتنافس فيها الحزب الحاكم مع الحزب المعارض الصاعد والفائز في الانتخابات المحلية.

وكان يعتقد أن من شأن هذا النمط أن يضمن استمرارية للحزب الحاكم بضممان أغلبية مريحة، عن طريق ظاهرة التضخيم (L'Amplification) أي تضخيم الانتصار في الأصوات إلى مقاعد من جهة، واختزال المنافسة الانتخابية في نفس التيارين السياسيين في الدور الثاني خلال ما يعرف ب (le ballottage) من جهة أخرى، وإقصاء ما دونهما من تيارات سياسية جديدة حسب العبارة الشهيرة: "في الدور الأول نصوت وفي الدور الثاني نصفي". وهذا بالاعتماد على المساومات مع الأحزاب السياسية الأخرى. (عبد المؤمن، 2007/2006، ص. 80)

لكن المفارقة أن النتائج جاءت عكس توقعات النظام الحاكم وسلطته، فقد هدف من خلال اعتماده هذا النمط من الاقتراع أن يضمن استمراره وأن يُوظف آثاره السياسية لصالحه، خاصة ظاهرة تضخيم الانتصار التي صبت لصالح الحزب المنافس (الجهة الإسلامية للإنقاذ)، الذي فاز بأغلبية المقاعد في الدور الأول من أول انتخابات تشريعية تعددية (26 ديسمبر 1991).

وقد عوّل من خلال التقسيم الانتخابي على ظاهرة قلب المعطيات بحيث يصبح الفائز في الأصوات خاسرا في المقاعد بسبب التقطيع الانتخابي وتمركز الأصوات، فكان الخاسر الأكبر في هذا حزب السلطة (جهة التحرير الوطني)، بحيث لم يتحصّل إلا على 6.90٪ من المقاعد بالرغم من حصوله على 23.39٪ من الأصوات،

تاركا المكانة الثانية لـ (حزب جبهة القوى الاشتراكية) بـ 10.78 ٪ من المقاعد بالرغم من حصوله على أقل نسبة من الأصوات 07.41 ٪، وهي نتيجة منطقية للتقسيم الانتخابي المختل والتجذر المحلي الكبير لهذا الحزب في مناطق معينة من الوطن. (عبد المؤمن 2007/2006، ص. 81)

وحتى بعد إلغاء نتائج الانتخابات وتأجيل الدور الثاني منها، والدخول في مرحلة انتقالية، تطلبت العودة إلى المسار الانتخابي تعديل قانون الانتخابات وتعزيز سيطرة وزارة الداخلية على تنظيمها بما يُضفي في النهاية إلى التحكم في نتائجها. ويعتقد الكثير من الدارسين أن سبب ذلك يعود إلى أن النظام الحاكم في الجزائر يكون قد استوعب الدرس جيدا منذ نتائج أول انتخابات تعددية تشهدها البلاد (1990 و1991)، بأن صناديق الاقتراع قنابل مُفخخة يجب التحكم فيها، وإسناد عملية إدارتها لوزارة الداخلية ورعايتها الأبوية من طرف الإدارة.

وقد شهدت البلاد منذ العودة إلى الحياة البرلمانية عام 1997 وحتى عام 2017 انتخاب خمس مجالس برلمانية أُجريت وفق عدة أنظمة انتخابية والعديد من القوانين الانتخابية وتعديلاتها، وعلى أهمية هذه النظم والقوانين في تسيير العملية الانتخابية، وفي جعل المواطنين يقومون بانتخاب سلطة تشريعية تمثلهم وتمارس الرقابة نيابة عنهم ما يضمن مشاركتهم السياسية في الحكم، إلا أنها تبقى حسب الكثير من المتابعين آلية من آليات النظام في التحكم بالعملية الانتخابية بالشكل الذي يصب لصالحه (أو بمعنى أدق لصالح الأحزاب الموالية له).

وإن كان التحكم هذه المرة بالقانون من خلال اعتماد نظام انتخابي مغاير لسابقه، فقد اهتدى المشرع الجزائري إلى الأخذ بنمط التمثيل النسبي وذلك بموجب الأمر رقم 97-07 وفي أبسط صورته المتعددة، على القائمة المغلقة في دور واحد فقط. وهو نفس النظام الذي اعتمده القانون رقم 12-01 والقانون رقم 16-10.

وعلى أهمية نظام التمثيل النسبي في ضمان تمثيله للأقليات في كل دائرة انتخابية حسب نسبة الأصوات التي حصلت عليها، إلا أنه في مقابل ذلك ساهم في تمييع المعارضة وتشتيت قواها لأنه سمح بظهور أحزاب مجهرية تفتقر لوجود قاعدة شعبية معتبرة (...). وانعكس ذلك في كثافة عدد القوائم المترشحة ما أدى إلى تشتت الأصوات واستبعاد معظم القوائم الحزبية مع الأصوات التي تحصّلت عليها، واقتصرت التمثيل على الأحزاب القديمة التي تقاسمت مقاعد البرلمان بعدد قليل من الأصوات الصحيحة. بحيث يبدو أنه كان هناك تخطيط مسبق من أجل إغراق الساحة السياسية بعدد كبير من الأحزاب السياسية بهدف إقصاء أكبر عدد ممكن من الأصوات المعبر عنها ودعم الأحزاب القديمة.

فقد وضع القانون الجديد كما سابقه، نظام حساب لعب دورا بارزا في إبقاء هيمنة الأحزاب الكبرى الموالية للسلطة وحرمان الأحزاب الصغيرة من التمثيل داخل المجالس المنتخبة خاصة البرلمان، (بن عيسى، بن الأخضر 2017، ص. 173)

حيث حددت كل من المادة 85 و86 على التوالي نظام التصويت النسبي بالقائمة مع تطبيق قاعدة "الباقى الأقوى" في توزيع المقاعد على القوائم المترشحة.

كما أن في اشتراط المادتان 73 و94 من القانون الانتخابي الجديد (رقم 16-10) الحصول على نسبة 4% في آخر انتخابات نيابية أو محلية جرت في البلاد لدخول السباق مجددا، كثير من الإجحاف لما سيطرت عليه من حرمان لعدد كبير من الأحزاب دخول الاقتراع.

ج . الانتخابات وسيلة لإنتاج نفس النخبة السياسية:

ارتبطت الانتخابات التنافسية دائما بمفهوم الحكومات النيابية في الفكر السياسي الغربي الحديث، حيث بينت إسهامات الكثير من المفكرين موقع المسألة الانتخابية في النظام السياسي الديمقراطي، ومدى مساهمتها في إضفاء الطابع المؤسسي على جوهر الديمقراطية، وهو حكم الشعب لنفسه. في مقابل ذلك اتسم الجدول حول دور ووظيفة الانتخابات في إطار عمليات التحول والانتقال إلى الديمقراطية في النظم غير الغربية بعد نهاية الحرب الباردة بسيادة النزعة التشاؤمية التي ترى في الانتخابات مجرد وسيلة لإضفاء الشرعية على تلك النظم.

وأكثر من ذلك رأت في لجوء كثير من النظم الحاكمة إلى آلية الانتخابات هدفه تحقيق بعض المقاصد العامة أبرزها إضفاء قدر من الانفتاح السياسي للنظام من دون المساس بجوهر الوضع القائم. فالكثير من النظم السياسية [بما فيها النظام الجزائري] لجأت إلى إحداث إصلاحات سياسية منذ نهاية ثمانينات القرن العشرين، شملت الكثير من المجالات بما فيها اعتماد التعددية السياسية والحزبية، والانتخابات بمختلف أشكالها كآلية لتداول السلطة، من دون إعادة توزيع السلطة ضمن النظام السياسي. (أوتاوي 2007، ص. 04)

وتبرز أهمية الانتخابات التنافسية - التعددية في وجود متنافسين سواء كانوا أفرادا (الانتخابات الرئاسية)، أو مشاريع برامج لأحزاب سياسية (الانتخابات التشريعية)، وفي كلتا الحالتين تعكس نتائجها مسألة في غاية الأهمية تتعلق بمدى وجود تداول على السلطة.

لكن المفارقة الموجودة في الجزائر أنها تشهد انتخابات متنوعة ما بين محلية وتشريعية ورئاسية وبشكل دوري ولكن دون أن تكون بالفعل آلية لتداول السلطة، ودون إسقاطها للمسلمة القائمة " ديمومة النخب السياسية الحاكمة في ظل نظم سياسية لا تسمح إطلاقا بتداول السلطة، وباستخدام آليات مختلفة غير ديمقراطية لتحقيق هذا الهدف". (السيد 2006، ص. 268)

وإذا كانت الانتخابات التعددية تعبر عن الانفتاح السياسي وتعكس تداول حقيقيا على السلطة، بما تفرزه من نخب سياسية جديدة (...)، فهي في الجزائر وسيلة لإنتاج نفس النخبة السياسية من دون أي تجديد، بسبب إقفال مجال الحكم على فئاته التقليدية، التي جرت العادة "السيئة" على تحقيق تداول للسلطة محدود داخل إطارها الضيق". (بلقزيز، ص. 78)

ورغم ما عرفته العملية الانتخابية من سن لقوانين انتخابية واللجوء إلى تعديلها أكثر من مرة كما مر معنا سابقا، بقيت الانتخابات التشريعية التي من المفروض أنها قاطرة رسم المستقبل والحلقة الرئيسية في المشاركة السياسية للمواطنين في إدارة شؤونهم، واتخاذ القرارات التي تهمهم، تعكس تبادلا للمواقع بين حزبين عادة ما يُحسبان على السلطة.

أما الانتخابات الرئاسية التي من المفروض أن تعكس مدى وجود تداول فعلي على أعلى هرم السلطة في النظام الحاكم، فانطوت على خلافة نفس الشخص لذاته منذ 1999 رغم أنها تميزت بوجود أكثر من مرشح.

لقد أصبحت الانتخابات في الجزائر تندرج ضمن سياسة تطوير النظام بإدخال تقاليد وممارسات سياسية جديدة، والانفتاح على المجتمع بطريقة تسمح له بأن يعيد إنتاج نفسه وللسلطة بأن تخلف نفسها بشكل يحافظ على التوازنات بين مختلف أجنحة النظام.

وقد انعكس كل ذلك على المشاركة السياسية للأفراد التي انطوت على استقالة شعبية من العملية الانتخابية وفقدان الثقة فيها، بل أكثر من ذلك التعامل مع الاستحقاقات الانتخابية بنوع من السلبية القاتلة، واللامبالاة، ليقينها التام بأن كل مظاهر المشاركة السياسية لم تعد تحقق الأهداف المرجوة، لا سيما عملية التغيير الحقيقية في البنية السياسية. (المديني، 2017)

وحسبهم أن الانتخابات أصبحت آلية لفرض الأمر الواقع، وآلية للإقصاء (المنافسين) والبقاء في الحكم مهما كانت الظروف، وليست وسيلة للاختيار بين البرامج وممارسة العقاب الانتخابي، ووسيلة لإدارة الصراع السياسي، وقد شكلت في الجزائر أزمة في حد ذاتها عوض أن تساهم في إدارة الأزمات السياسية.

كما أن الاعتماد الشكلي للانتخابات الدورية يهدف إلى إعادة تأهيل السلطة وتجديد نخبتها على اختلاف مستوياتها وفق إستراتيجية الاستخلاف لا التغيير الجذري.

ويجد الكثير من الدارسين تفسير كل ذلك في أن النظام الحاكم في الجزائر لم يستوعب جيدا مفهوم الديمقراطية وواحدة من أهم آلياتها وهي الانتخابات رغم أنه أقر منذ التحول عن النظام الأحادي بموجب دستور 1989 وما استتبعه من تعديلات دستورية كان آخرها سنة 2016، الكثير من الإجراءات الديمقراطية من تعددية سياسية وحزبية، وانتخابات تعددية على اختلاف أشكالها.

3. نحو مؤسسة الفعل الانتخابي في الجزائر :

تمثل الانتخابات مرحلة حاسمة في التطور الديمقراطي السلمي، حيث تتحدد الديمقراطية مرجعيا بكونها لا تخرج مطلقا عن تأسيس الفعل الانتخابي يجعله أداة حسم وبناء وتفسير للحياة السياسية والمؤسسية برمتها. ويفتضي الحديث عن الانتخابات، باعتبارها الناظم المركزي للنسق السياسي في المجتمعات الديمقراطية، استحضار حقيقة مهمة وهي أن الديمقراطية حسب ما أكده كلود ليفور (Claude Lefort) هي قبل كل شيء مجال الاحتمال الجذري، توجد حيثما يكون هناك لا حتمية للسلطة، ولا يمكن أن يمتلك السلطة أي فرد بعينه أو مجموعة وراثية أو حزب سياسي، أو منظمة سياسية. الديمقراطية هي الفضاء الذي تكون فيه السلطة غائبة لا حاضرة، وحيث تحدث السياسة ويمكن لأي كان أن يتولى السلطة السياسية. (صديقي 2007، ص.72)

أ. انتخابات 2019... فرصة الجزائريين في انتقال ديمقراطي سلس:

إذا كانت "شرعية الشعب في الدولة الديمقراطية تتخذ شكل انتخابات دورية بناءً على مبادئ دستورية متفق عليها (...) وتُطرح كمفهوم منظم ومقنن ناجم عن اقتراع مقنن ومنظم أيضا، ويتيح القانون مجالاً لتكراره في أزمة محددة (...) من أجل الإتيان بنتيجة مختلفة حين يُغير الشعب أو جزء منه موقفه من الحاكم". (بشارة، 2013، ص.20-21)

فإن الوقوف على مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها الجزائر منذ إقرارها التخلي عن الأحادية، سواء كانت رئاسية، تشريعية أو محلية، يعكس بوضوح عدم احترام تلك الشرعية، بحيث اتسمت بميل حاد إلى التشكيك في مصداقيتها واتهام السلطات الإدارية من طرف الأحزاب المعارضة بتزييفها والوقوف وراء التجاوزات المؤدية إلى الإجهاز على هذه الشرعية.

فقد عرفت الجزائر منذ استقلالها محطات انتخابية متباينة تميزت بالدورية في إجراءاتها، وتعددية متنافسها (أحزابا أو أشخاصا خاصة بعد سنة 1989)، إلا أنها لم تخرج عن نطاق إضفاء نوع من الشرعية على النظام الحاكم من دون أي تداول حقيقي على السلطة، حتى اكتسى واقعها طابعا هيكليا أصبحت معه الاستحقاقات الانتخابية في حالة "حلقة مفرغة" تتميز بالتزوير، واستعمال المال في جلب الأصوات الانتخابية، تكريس الأحادية من خلال الحزب الواحد، وفق ما تقتضيه إستراتيجية شخص الحاكم. (عياد، 2018).

فتحول إجراءاتها إلى حالة اعتياد موسمي لا عائد ديمقراطيا منه. ورغم تحذيرات الكثير من المختصين من نتائج الالتفاف على الإرادة الشعبية، واستمرار النخبة الحاكمة في لعبة القفز في المجهول بتجاهلها حق الأجيال الجديدة في التداول السلمي على السلطة، والمشاركة السياسية والقيادية، إلا أن ذلك لم يمنع النظام الحاكم من الاتجاه المتزايد ومنذ 1999 لمركزة الحكم في يد شخص واحد أفضل إلى حالة من الإحباط انعكست في موجة من الاحتجاجات كان آخرها حراك 22 فيفري 2019، عقب إعلان الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة البالغ من العمر 82 عاماً ترشحه للانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في 18 أبريل، حيث خرج مئات آلاف الجزائريين في مظاهرات سلمية حاشدة كانت الأضخم في تاريخ الجزائر الحديث، حاملين مطالب سياسية أبرزها عدول بوتفليقة عن الترشح وتغيير الوضع السياسي في البلاد.

واليوم وبعد أكثر من ثمانية أشهر من حراك الجزائريين يجمع الكثير من المهتمين على أهمية الانتخابات القادمة على اختلافها (رئاسية وتشريعية ومحلية)، وما ستشكله من اختبار حقيقي لمدى استعداد النظام السياسي الجزائري لبلورة شرعية ديمقراطية نسبية عبر القبول بتنافس سياسي في مستواه الانتخابي، وإعادة الثقة في الانتخابات التي كثيرا ما تم التشكيك في نزاهتها.

ورغم النظرة التشاؤمية لجزء من الجزائريين اتجاه المرحلة القادمة، يمكن النظر إلى هذه الانتخابات بتفاؤل، وبأنها ستعكس منحنى تطوريا بالنظر لأهميتها، وسوف تُسهم نسبيا في إعطاء الفعل الانتخابي مدولا ملموسا يمكن اختزاله في تجاوز المأزق الانتخابي في مظهره المعيبة، إذا ما التزم القائمون عليها بمجموعة شروط أهمها:

- ✓ عدم تكرار نفس المشاهد التي سادت منذ انتخابات 1995 وما أعقبها من انتخابات رئاسية، وحتى لا نكون أمام ما يُوصف في علم النفس بـ *déjà vu*، لا بد من الاعتراف بأن خروج الجزائريين إلى الشارع هو مسعى مشروع يهدف إلى المطالبة بإطلاق الحريات والديمقراطية الحقيقية، لتحقيق التغيير السياسي الذي ينتهي إلى بناء مؤسسات دستورية تمثيلية حقيقية، ويمهد الطريق أمام فرصة الانتقال الديمقراطي السلس والسريع.
- ✓ تجاوز المنظور الاكتساحي للسلطة السياسية الذي تكرر منذ وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999. والإبقاء على منحنى تفاعلي لوجودها الإستراتيجي عبر إعطاء معنى جديد للفعل السياسي والتفاعل مع مستلزمات البناء الديمقراطي.

✓ النظر إلى هذه الانتخابات وما سوف يستتبعها باعتبارها مرحلة فاصلة في تاريخ المشهد السياسي الجزائري، وذلك لأهمية ودلالات وسياق هذه الاستحقاقات، خاصة وأنها ستجري في ظروف جيواستراتيجية جد معقدة، من حيث عدم قدرة العديد من الدول في المنطقة العربية، خصوصا تلك التي شهدت حراكا سياسيا، من الخروج من مرحلة عنق الزجاجة، واستمرار حالة من الضبابية والترقب والتردد، سيدة الموقف.

✓ تفكيك المنظومة القديمة للسيطرة على الحياة السياسية، التي ظلت لسنوات محتكرة القرار السياسي، ومتدخلة في نتائج العملية الانتخابية، بما يشكك في العملية الانتخابية برمها، وإن كان انتقال الانتقادات التي وجهت للعملية الانتخابية من قبل كانت تستهدف عمليات تزوير ذكية لا يتم فيها الدوس على القانون بقدر استغلال الثغرات الموجودة فيه.

✓ تكريس ثقافة انتخابية جديدة بما يدفع الأفراد والجماعات للمشاركة في النظام السياسي، والابتعاد عن اللامبالاة والسلبية السياسية، والانتقال من السلوك الانتخابي الممتنع الذي كثيرا ما عكسته نسب المشاركة الضعيفة، ورفض خوض الممارسة السياسية جملة وتفصيلاً، كما عكسته سابقا عدد الأوراق الملقاة، إلى سلوك انتخابي واعي ومدرك حقيقة ما تمر به الجزائر، خاصة وأن الكثير من الشعارات المرفوعة منذ 22 فيفري عكست إلى حد ما النضج السياسي للمتظاهرين الجزائريين الذين أبدوا نية واضحة بأن يكونوا طرفا فاعلا وليس مجرد رعايا واقتحام المجال السياسي من جديد، والعمل على تنظيم أنفسهم والتعبير عن ذاتهم، بما يساهم في بروز نخبة سياسية شابة جديدة.

ب . نزاهة المسار الانتخابي... المدخل الأساسي لتجاوز الارتياح في العمل السياسي:

يتطلب الحديث عن مصداقية أو نزاهة المسار الانتخابي، إثارة عدة إشكالات وقضايا ترتبط بالمنافسة أو البيئة التي تجرى فيها الانتخابات، وكذا السياق العام لآليات اشتغال السلطة أو الحكم، فضلا عن درجة وعي المجتمع ووجود دولة الحق والقانون وسيادة مبادئ المواطنة والمساواة والحرية.

ولأنه لا يمكن الحديث عن انتخابات بمعزل عن وجود نظام ديمقراطي يتيح أكبر مجال للمشاركة السياسية، ويضمن أن تكون الانتخابات آلية التعبير عن السيادة الشعبية، وفي المقابل لا تكتمل قيمة الديمقراطية إلا بنزاهة العملية الانتخابية، كان ضروريا أن تتعرض الدراسة إلى الكيفية التي يمكن من خلالها ضمان نزاهة المسار الانتخابي.

وعلى تعدد الشروط التي رأى الدارسين في توفرها صمام أمان العملية الانتخابية، إرتأت دراستنا التركيز على ثلاث نقاط رئيسية:

أولها: وجود إطار قانوني متناسق يعزز ويقي نزاهة الانتخابات.

يتطلب ضمان نزاهة العملية الانتخابية في الجزائر إرساء إطار قانوني جديد، خاصة وان الإطار القانوني الذي أطر العمليات الانتخابية طيلة المحطات السابقة، تعثره الكثير من الثغرات والعيوب حسب المختصين، والتي تجعله على مسافة معتبرة من مفهوم الانتخابات الحرة والنزيهة.

والحديث عن الإطار القانوني الضامن لعملية انتخابية نزيهة يتطلب التأكيد على ضرورة:

- ✓ إيجاد نظام انتخابي يفرض مبدأ الرقابة والمتابعة على كافة أعمال وفعاليات القائمين على إدارة الانتخابات، ويحدد كافة وسائل حماية النزاهة ويوضح الهياكل التنظيمية الكفيلة بدعمها.
 - ✓ تحديد صلاحيات الإدارة، فيموجب الإطار القانوني يمكن اعتبار سلطات وصلاحيات كل من فروع الإدارة ووظائفها المختلفة على أنها صلاحيات يمكن توكيلها وتحديدها، وذلك للتحقق من وجود الرقابة والحيلولة دون استخدام تلك السلطات والصلاحيات للأغراض الشخصية.
 - ✓ إرساء نظام تمثيلي نزيه يبلور الإرادة الشعبية بوضوح ويتيح للمجتمع التحكم بتنظيم الحياة السياسية ضمن أطر دستورية واضحة، تضمن المشاركة الشعبية الفاعلة في صنع القرار السياسي بما يسهل تسيير وتنظيم كافة الأمور المتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية.
 - ✓ استحداث سلطة وطنية ذات استقلالية حقيقية، يُخول لها التحضير والإجراء والإشراف والمراقبة لكل أطوار العمليات الانتخابية، ولعل تمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية والإدارية، سيمكئها بالفعل من تحقيق صلاحياتها المتعلقة أساسا بتجسيد وتعميق الديمقراطية الدستورية وترقية النظام الانتخابي المؤدي إلى التداول السلمي والديمقراطي للسلطة.
- ثانها: ترسيخ ثقافة ديمقراطية واسعة بين الناس.

فحيث تمارس الانتخابات لا تكون الحياة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي ما لم تقترن بثقافة ديمقراطية واسعة ومترسخة بين الناس. والديمقراطية لا تكتمل عناصرها إلا بوجود ضوابط تضمن حيادية الانتخابات بحيث يكون التمثيل الشعبي صحيحا صادقا، وهذه الضوابط لا بد أن تشمل توافر أخلاقيات معينة لدى الناخبين، منها التعفف والتجرد والتزام سائر قيم الديمقراطية.

ثالثها: تحقيق توازن فعلي في تدبير حقيقة السلطة.

فإذا كان النظام السياسي في الجزائر كغيره من النظم العربية قد اعتاد على توفير الخدمات الاجتماعية ودعم المواد الاستهلاكية والوظائف الحكومية، مقابل مشاركة ضئيلة، أو عدم المشاركة على الإطلاق، من جانب المواطنين في الحياة السياسية وعملية اتخاذ القرار، أو ما يسميه عبد القادر الهرماني عقد اجتماعي يقوم على أساس المساومات السلطوية، فإن اعتماد المسار الانتخابي قد يشكل مدخلا أساسيا لتجاوز الاتياب في العمل السياسي شريطة أن تكون مقارنة تتجاوز متكاملة بإعطاء معنى جديد للفاعل السياسي أساسه تحقيق توازن فعلي في تدبير حقيقة السلطة.

وتحقيق هذا التوازن مرهون بشرطين مهمين:

الأول : أن يُدار التنافس على السلطة بطريقة سلمية وأن تُفقد السلطة قداستها حتى تصبح وعاءً فارغاً (Un lieu vide) حسب توصيف الفيلسوف الفرنسي كلود لوفور (Claude Lefort) للسلطة في الديمقراطية. (الصادق، 2019) ونزع القداسة عن هذه السلطة سوف يتحقق من خلال تكريس مؤسسة السلطة والقائم على مؤسسة العملية السياسية التي تعني احتواء عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية ضمن إطار المؤسسات السياسية؛ [المفروض أن تفرزها الانتخابات الحرة والنزيهة]، مما يسرّل على النظام السياسي اكتساب قدر يُعتدُّ به من الشرعية السياسية. (الزياني، 2019)

ومن خلال النظر لها كوسيلة لترقية العمل السياسي وتكوين طبقة سياسية، وليست غاية والمقصود النهائي ومطاف اللعبة السياسية، وهو ما يجعل من هذه السلطة قابلة للتداول عن طريق العملية الانتخابية وليست حكماً مستحكماً في نواة ترفض إطلاق سراحه.

الثاني: إعادة صياغة عقد اجتماعي جديد يكرس ثقافة انتخابية تصالحية، تحمل التوافق والتراضي، والتعاقد والتنازل المتبادل محل قواعد التسلسل والاحتكار والإلغاء، فتفتح المجال السياسي بذلك أمام المشاركة الطبيعية للجميع، وتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمي عليها. (محفوظ، 2019)

خاتمة:

تمثل الانتخابات إحدى أهم السبل الديمقراطية التي يتمكن عبرها المواطنون من اختيار ممثليهم في مختلف المؤسسات ومراكز القرار السياسي محلياً ووطنياً. فهي أداة لتجديد النخب السياسية وتحقيق التداول على السلطة، وتعزيز المشاركة السياسية، الأمر الذي يفرض مرورها في أجواء سليمة وشفافة، تحترم إرادة ورغبة الناخبين.

ورغم ما شهدته الجزائر من محطات انتخابية عديدة منذ إقرارها التحول عن الخط الأحادي، إلا أنها لم تؤد إلى إحداث تغيير سياسي حقيقي، وظل التشكيك في مصداقيتها أمراً وارداً مع كل عملية انتخابية، ما أفضى إلى ملل الجزائريين من السياسة وعزوفهم عن الشأن العام وامتناع قطاعات متعاطمة منهم عن التصويت.

لكن ومنذ 22 من فيفري 2019 وما شهدته البلاد من حراك شعبي واسع شمل كل أقطار البلاد وتميز بتنوع تركيبته الاجتماعية وبمطالبه السياسية التي بدأت برفض العهدة الخامسة، ثم رفض تمديد العهدة الرابعة إلى المطالبة بتغيير النسق السياسي بأكمله، أصبح الرهان على الانتخابات كألية لاستكمال المسار الديمقراطي للجزائر وإحداث التغيير مطروح بقوة من قبل الكثير من الدارسين.

تغيير لن يمر بالتأكيد إلا عبر بوابة انتخابات المرحلة القادمة وما سوف تحمله من تغيير إيجابي متوقف إلى حد ما على النظام الانتخابي وما له من أثر عميق في بناء التوافقات وإزالة آثار الموروث الاستبدادي.

إن الرهان على آلية الانتخاب كمدخل لتعزيز المشاركة السياسية، وتطوير الممارسة الديمقراطية وتجاوز مظاهر الهيمنة والاستبداد، يتطلب توافر مجموعة من الشروط، تتركز بالأساس على وجود إرادة سياسية تدعم هذا الخيار، واعتماد آليات قانونية وتقنية تسمح بمرور هذه الاستحقاقات في أجواء سليمة وسلمية وشفافة، وقبول الأطراف المتنافسة بقواعد اللعبة المتاحة في هذا الشأن.

قائمة المراجع:

1. جابي، عبد الناصر. (2012). الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية: بين ارث الماضي وتحديات المستقبل، في مفهوم الأحزاب الديمقراطية دوافع الأحزاب في البلدان العربية. ط. 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. بوحنية، قوي. (2011). ديناميكية الحراك الحزبي في الدولة المغربية: دراسة في عجز الأحزاب بالجزائر. مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011، ص 104-131.

3. زغوني، رايح. (2016). النظام الانتخابي كمؤشر لقياس إرادة الإصلاح السياسي في ديمقراطيات الموجة الثالثة: الجزائر أنموذجاً. المجلة العربية للعلوم السياسية . (العدد 51-52)، ص ص ، 44- 58 .
4. السيد، ياسين.(2006). إعادة اختراع السياسة: من الحداثة إلى العولمة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
5. المدني، توفيق. (2017-04-26). الانتخابات في الجزائر وإعادة إنتاج السلطة. تم تصفح المقال بتاريخ: 26 جويلية 2019 على الرابط التالي:
<https://bit.ly/2lbGaq2>
6. الهاشحي، محمد. (نوفمبر 2007). الانتخابات التشريعية 2007: تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية. مجلة المستقبل العربي، (العدد 345)، ص 63.
7. أوتاوي، مارينا. (2007). الأنظمة الحاكمة ومآزق الملك في العالم العربي: وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي. واشنطن : مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي .
8. برادة، يونس. (2006-06-27). الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب: قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية. تم تصفح المقال بتاريخ: 22 جويلية 2019 على الرابط التالي
<https://bit.ly/2lbCWmq>
9. برفوق، عبد الرحمن. (10-11 ديسمبر 2005). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر. ورقة عمل قدمت للملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر. جامعة بسكرة، الجزائر.
10. بشارة، عزمي. (2013). الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
11. بلقزيز، عبد الإله، وآخرون. (1997). الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
12. بن عيسى، أحمد و بن الأخضر، محمد . (جوان 2017). أثر النظام الانتخابي الحسائي على التمثيل الحزبي بالمجالس المنتخبة: دراسة على ضوء القانون العضوي رقم 16- 10 المتعلق بنظام الانتخابات. مجلة تاريخ العلوم. المجلد الرابع (العدد 08)، ص ص 173- 184 .
13. بن محمد، علي. (2002). التحولات السياسية في الجزائر وتأثيرها في سياسة حزب جبهة التحرير الوطني 1988-1998. رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري. قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3.
14. بوحنيه، قوي. (2012). أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية دراسة نقدية، في مفهوم الأحزاب الديمقراطية دوافع الأحزاب في البلدان العربية . ط. 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
15. ثنيو، نور الدين. الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية . تم تصفح المقال بتاريخ: 20 أوت 2019 على الرابط التالي:
<https://bit.ly/2kHP52s>
16. جابي، ناصر. الثابت والمتحول في الانتخابات الرئاسية الجزائرية"، مجلة القدس العربي، تم تصفح المقال بتاريخ: 26 جوان 2019 على الرابط التالي:
<https://bit.ly/2laqOCm>
17. حمداني، الونامي. (ديسمبر 2017). الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر 1989-1992: التجربة والآليات. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (العدد 08)، ص ص 9- 20 .
18. رداوي، عبد المالك. (2014). الجياد السياسي للإدارة بعد إقرار التعددية الحزبية في الجزائر. رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3 .

19. زريق، نفيسة . (2014). الترسخ الديمقراطي في الجزائر المشكلات والافاق. رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1.
20. صالح، ياسر وآخرون. (2012). تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي. عمان: مؤسسة فريديش ايبيرت.
21. عبد القادر، عبد العالي. (جانفي 2014). الهندسة الانتخابية الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية. مجلة دفاتر السياسة والقانون، (العدد 10)، ص ص 315-328 .
22. عبد المؤمن، عبد الوهاب. (2006-2007). النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية مقارنة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري. رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة.
23. عروس، الزبير. (12-13 مارس 2008). الانتخابات التشريعية في الجزائر: من المشاركة المكثفة إلى الامتناع الرفض. ورقة عمل قدمت إلى ندوة النزاهة في الانتخابات البرلمانية: آلياتها ومقوماتها في الأفطار العربية. المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت.
24. علي موسى، راجح. (نوفمبر 2017). أزمة الانتقال الديمقراطي الجزائري من منظور سوسيولوجي. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، (العدد 36)، ص ص 139-153 .
25. عياد، أبلال. (11-2018). النسق السياسي العربي بين الفساد والإصلاح: الأسس والمرجعيات- مقارنة سوسيو أنثروبولوجية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، تم تصفح المقال بتاريخ: 26 أوت 2019 على الرابط التالي:
- <https://bit.ly/2JwZic7>
26. محمد، محفوظ. (2004-10-05). العرب والثقافة السياسية الجديدة. تم تصفح المقال بتاريخ:
27. وحدة تحليل السياسات. (2012). الانتخابات التشريعية في الجزائر. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 26 أوت 2019 على الرابط التالي:
- <https://bit.ly/2lape3o>
28. صديقي، العربي . (2007). البحث عن ديمقراطية عربية، الخطاب والخطاب المقابل. ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
29. مودن، عبد الحى. تحت مجهر السوسيولوجيا السياسية. مجلة رباط الكتب. تم تصفح المقال بتاريخ: 26 جوان 2019 على الرابط التالي
- <https://bit.ly/2mhuqm2>
30. Addi Lahouari, "Les partis politiques en Algérie", Première partie – Les partis politiques dans les pays arabes, Le Maghreb, Remm, Revue des monde arab et de la mediterrannée Tome 2, 111-112, mars 2006, p.p 139-162
31. Addi Lahouari, " L'Algérie et sa crise politique permanente", Annuaire IEMed. de la Méditerranée, 2015, p.p.193-196.
32. Mounia Bennani-Chraïbi, Myriam Catusse et Jean-Claude Santucci. (2004). l'élection au Maroc : Les législatives 2002. Paris : Editions Karthala .